

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 محاربة «داعش» أولوية لا يجب الانشغال عنها

الإمارات اليوم

03 عندما يلتقي القائدان من أجل رفعة الوطن والمواطن

تقارير وتحليلات

04 «حكومة الخمسين»... الإمارات تستشرف مستقبلها مبكراً

05 الحشد الشعبي وتمهيد سلطة الدولة في العراق

06 ماذا وراء اتفاقية التعاون العسكري بين أنقرة وحكومة الوفاق؟

شؤون اقتصادية

07 «أبوظبي للتنمية» يؤجل تسديد دفعات ديون الدول النامية

من إصدارات المركز

08 استدعاء النموذج الأوروبي في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط

إنفوغراف

10 مسبار الأمل



محاربة «داعش» أولوية لا يجب الانشغال عنها

كعادته يستثمر تنظيم (داعش) الإرهابي الذي نشأ وتمدد نتيجة فراغ أمني وسياسي كبير عانته مناطق عدة في العراق في أعقاب انسحاب القوات الأمريكية من هذا البلد، الظروف الطارئة والأوضاع الاستثنائية ويحاول الاستفادة منها لاستعادة نشاطه الذي خبا نتيجة الهزائم المتلاحقة التي مني بها والضربات الساحقة التي تلقاها، وآخرها مقتل زعيمه وخليفته المزعوم أبو بكر البغدادي، ويستثمر الفرص الناتجة عن الكوارث والأزمات لإثبات أنه ما زال موجوداً وقادراً على إعادة تنظيم صفوفه والانطلاق مجدداً لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وحرمان شعوبها من مواصلة مسيرة التنمية والتطلع نحو المستقبل.

ففي غمرة انشغالات حكومات دول المنطقة والعالم كله بمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد وما ترتب عليها من تداعيات تطلبت توجيه الجهود نحو مكافحة هذا العدو الخفي وإعادة ترتيب الأولويات السياسية والاقتصادية والصحية على نحو يسخر جلّ الجهود والمقدرات لحماية المجتمعات من خطره الذي بات يهدد سلامة أبنائها ونمط حياتها ومستوى معيشتها، نجد أن هذا التنظيم الذي لا يأبه بالحياة ولا يحفل بها ولا يقيم وزناً للنفس البشرية ولا يتعامل معها إلا باعتبارها وقوداً صالحاً وخطباً لا بديل عنه لنيران معاركه العنيفة، يطلّ برأسه من جديد ويستغل هذه الظروف لاستعادة نشاطه وإيقاظ خلاياه النائمة وإطلاق عناصره المشحونين بشهوة الدم والمدججين بأعلى درجات الحقد والكراهية ليعيثوا في الأرض فساداً وليضيفوا إلى حياة الناس، خصوصاً في شمال العراق وغربه وجنوب سوريا وشرقها، معاناة فوق معاناتهم وهموماً فوق همومهم.

في هذا الوقت الذي أحوج ما تكون فيه المجتمعات إلى التكاتف والتضامن بين أطرافها كافة للتصدي لهذه الجائحة التي تهدد حياة الجميع ولا تفرق بين إنسان وآخر ولا تستثني فئة أو طائفة أو عرقاً دون آخر، تجد خطاب التهديد والترهيب والتخويف هو لغة هذا التنظيم الإرهابي الذي دأب على بث الرعب في نفوس الناس ليتمكن من اختراق صفوفهم وتفكيك لحماتهم المجتمعية، وبالتالي إضعاف خطوطهم الدفاعية وضرب صمودهم وتماسكهم، وهو ما حاول تجسيده في عملياته الأخيرة خلال الشهرين الأخيرين، التي تمثلت في عمليات الخطف والقتل بحق أبرياء عزل لا حول لهم ولا قوة، وحرق الزروع والمحاصيل في العديد من المناطق التي يحاول استعادة وجوده فيها.

يبدو واضحاً من خلال ما يدور على الساحة الإقليمية أن قادة هذا التنظيم الذين أغرتهم تجربة ما سُميت «دولة الخلافة» يحاولون استنساخ تجربة أسلافهم غير مدركين أن الظروف التي نشأ فيها هذا التنظيم الذي لا يمت للتعالم الدينية ولا للقيم والأخلاق الإنسانية بأي صلة، والتي كانت قوات الجيش والشرطة العراقية أثناءها ما تزال في طور البناء وإعادة التنظيم، ولم تكن بعد تمتلك الجاهزية القتالية ولا الخبرات اللازمة، قد تغيرت وما عادت موالية لهم للخروج من كهوفهم وأنفاقهم، وأن هناك إصراراً من قبل دول المنطقة كافة على عدم السماح لهم بالعودة إلى ممارسة إجرامهم وانحرافهم الفكري والأخلاقي وتهديد السلم والاستقرار الإقليمي مجدداً وتحت أي ظرف من الظروف.

داعش تنظيم إرهابي إجرامي لا يتورع عن ارتكاب الموبقات، وسجله في هذا المجال حافل ومليء بجرائم بشعة ارتكبها واستطاع بالاعتماد عليها ومن خلالها إلحاق أكبر الأذى بالدين الإسلامي الحنيف وحقق ما لم تتمكن من تحقيقه أكبر حملات الدعاية وأشرس الحروب الإعلامية، حيث تمكن من تهشيم صورة الدين في أذهان وعيون الكثيرين، خصوصاً أولئك الذين لم تتح لهم الفرصة للاطلاع والتعرف على سماحة الإسلام ووسطيته واعتداله وعدالته، وعمل، وما يزال، على تصويره وكأنه دعوة للقتل والفناء عبر التفنن في ابتكار أشنع طرق وأساليب القتل التي لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، وعقيدة تقوم على إقصاء الآخر ورفض وجوده وحرمانه من أبسط حقوق الحياة، الأمر الذي يجعل محاربتة والقضاء عليه أولوية لا يجوز إهمالها ولا يجب بأي حال من الأحوال الانشغال عنها، وهدفاً يجب أن تبقى العين مفتوحة عليه مهما كانت الظروف وعظمت المشاغل.

عندما يلتقي القائدان من أجل رفعة الوطن والمواطن

ينطوي اللقاء الذي جمع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، يوم الجمعة الماضي، على مجموعة من الدلالات والمعاني؛ أهمها على الإطلاق أن قيادتنا الرشيدة حريصة كل الحرص على تعزيز رفعة الوطن والمواطنين، ومتابعة المستجدات التي تطرأ على الصعد كافة، والبحث في كل القضايا التي من شأنها دفع مسيرة التنمية وتعزيز المكتسبات التي تنامت وتعددت تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله.

لقاء سموهما الذي تم فيه استعراض جهود دولة الإمارات الناجحة في مكافحة انتشار وباء كورونا ومواجهة تأثيراته وتداعياته على شتى الصعد والمجالات، وإشادة سموهما بجهود خط الدفاع الأمامي، الجيش الأبيض، الذي تفانى وأخلص في سبيل حماية أفراد المجتمع والحفاظ على صحتهم وسلامتهم، هو تأكيد على عناية القيادة الرشيدة واهتمامها بكل التفاصيل التي تتعلق بحياة مجتمع دولة الإمارات وسلامته على نحو يضمن لأفراده الوقاية والعلاج والرعاية، وفي الوقت نفسه يدفع بمعنويات العاملين في القطاعات الطبية وظروفهم نحو الطمأنينة والاستقرار، بعد أن قدّموا للدولة وأهلها أرواحهم وجهدهم ووقتهم في سبيل الحدّ من انتشار الوباء، الأمر الذي أوصل الدولة اليوم إلى تحقيق منجزات متقدمة على هذا الصعيد، تجسد آخرها بإعلان دائرة الصحة في أبوظبي أن جميع منشآت القطاع الصحي الخاص بالإمارة خالية من حالات كوفيد-19 تماماً، وإغلاق المستشفى الميداني بمركز دبي التجاري العالمي للمؤتمرات والمعارض، بعد إعلان تعافي آخر مريض بالفيروس فيه.

إن بحث القيادة الرشيدة للموضوعات المتعلقة بمسيرة التنمية الشاملة في لقاء سموهما الأخير، يشير إلى مقدار الحرص على ما حققته الدولة من إنجازات ملهمة وضعت دولة الإمارات في المركز رقم واحد، إقليمياً وعالمياً في مجموعة من المؤشرات الدولية؛ تجلّت مؤخراً، وعلى سبيل المثال لا الحصر، بحصول دولة الإمارات على المركز الأول خليجياً وعربياً وفي غرب آسيا، والثامن عالمياً، في مؤشر الخدمات الذكية الصادر عن الأمم المتحدة، ضمن المؤشر الكلي لتنمية الحكومات الإلكترونية، ذلك أن المؤشر ركز في دورته الحالية على دور الدول في خدمة أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ودور برامج التحول الرقمي في تضييق الفجوة بين شرائح المجتمع، حيث قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله بهذه المناسبة: «.. المستقبل لمن يتفوق رقمياً»، لتتفق عبارة سموه مع رؤية الدولة الاستراتيجية في التحول إلى اقتصاد المعرفة، من خلال سياسات التنويع استناداً إلى المرونة والابتكار وتقنيات التكنولوجيا المتقدمة؛ حيث الدولة وسكانها والعالم أجمع، بانتظار اللحظة التاريخية، يوم الأربعاء 15 يوليو الجاري، لإطلاق «مسبار الأمل» نحو مهمته التاريخية الأولى عربياً والتاسعة عالمياً إلى كوكب المريخ، حاملاً معه «إرثاً عربياً من الإنجازات في مجالي الفلك والعلوم، وواضعاً الأسس لمستقبل عربي مُزدهر في مجال استكشاف الفضاء»، كما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله.

لقد حققت دولة الإمارات مكانة رائدة في مؤشرات التنمية المستدامة، التي تنطلق أولاً وأخيراً من هدف استراتيجي يقوم على تعزيز رفاه الإنسان، ومنحه إحساساً بالعيش في ظروف آمنة ومستقرة في كل المجالات، من خلال بذل جهود نوعية واتخاذ خيارات مناسبة ومتقدمة لتحسين جودة الحياة للأجيال القادمة بطريقة مستدامة وشاملة، في انسجام واضح مع الرؤية العالمية التي تتطلع إلى ضمان تمتع شعوب العالم بالسلام والازدهار، والتي تستند إلى معايير من العمل الدؤوب والتعاون والشراكة سعياً إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإسهام في بناء اقتصاد مستدام يتبنى أحدث التقنيات ومجالات العمل والتفكير المبدع، بما يضمن تحقيق التقدم الإيجابي ويسهم في دفع الجهود العالمية لتحقيق مستقبل مستدام للجميع إلى الأمام.

«حكومة الخمسين».. الإمارات تستشرف مستقبلها مبكراً

جاء تشكيل الحكومة الإماراتية الأخيرة منسجماً مع ما تم إعلانه، في ديسمبر الماضي، من أن عام 2020 سيكون «عام الاستعداد للخمسين»؛ حيث كانت الرؤية تقوم على استشرف المستقبل، وترسيخ ثقافة التميز، وتعزيز مكانة الدولة في مؤشرات التنافسية العالمية على الصُّعد كافة.



تم إلغاء 50% من مراكز الخدمة الحكومية، وتحويلها إلى منصات رقمية خلال عامين، في إشارة إلى العمل على استثمار التكنولوجيا المتقدمة للقيام بمهام بدلاً من الإنسان؛ وذلك لتسهم في تعزيز التوجهات نحو الحكومة الرقمية، وتقلص الإنفاق على الخدمات والأجور.

وقد تضمنت التعديلات التي صاحبت التشكيل الجديد للحكومة دمج نحو 50% من الهيئات الاتحادية مع بعضها بعضاً، أو ضمن وزارات؛ فقد تم دمج وزارة الطاقة مع وزارة البنية التحتية؛ لتصبح وزارة الطاقة والبنية التحتية، إضافة إلى دمج الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية ضمن وزارة تنمية المجتمع، ودمج المجلس الوطني للإعلام، والمؤسسة الاتحادية للشباب، مع وزارة الثقافة، فضلاً عن دمج الهيئة الوطنية للمؤهلات مع وزارة التربية والتعليم، ودمج هيئة التأمين مع هيئة الأوراق المالية والسلح.

واشتملت التغييرات في التشكيلة الجديدة على استحداث مناصب وزراء دولة جدد، ومناصب رؤساء تنفيذيين في قطاعات تخصصية؛ إذ تم استحداث منصب وزير دولة للاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطبيقات العمل عن بُعد، وإنشاء وزارة للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وتعيين ثلاثة وزراء ضمن وزارة الاقتصاد، وغيرها؛ ليأتي ذلك كله متماشياً مع الاستعداد لمرحلة ما بعد كوفيد-19، التي أُعلنت خلال فعاليات اجتماعات حكومة دولة الإمارات، التي أُكِّدت إجراء هيكلية للحكومة تكون مرنة وأكثر رشاقة واستعداداً للتعامل مع التحديات والتكيف مع المتغيرات، من خلال إعادة ترتيب الأولويات، وتطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية وأطر العمل الحكومي؛ ما يلبي متطلبات المرحلة المقبلة، ويعزز الجاهزية، ويرتقي بالأداء.

أدى الوزراء في حكومة الإمارات الجديدة، يوم السبت أول من أمس، اليمين الدستورية عن بُعد؛ وقد جاءت بهدف مواكبة التطورات، وتحقيق المزيد من التقدم، وتسريع الإنجازات في مختلف المجالات والقطاعات، والتركيز على الأولويات الوطنية، والاستعداد الاستباقي للمستقبل، كما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله. فيما أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، أن الدولة تسير بخطى ثابتة لتحقيق تطلعات مواطنيها، ولتكون من أفضل دول العالم في مختلف القطاعات.

وقد ركزت الكلمة، التي وجهها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، إلى الوزراء، على مجموعة من القضايا التي يجب العمل عليها في إطار زمني محدد؛ حيث تم تحديد عام لكل مسؤول في الحكومة لإنجاز مستهدفات قطاعه، إضافة إلى إشارة سموه إلى أن الحكومة الجديدة ستكون مرنة وقابلة للتغيير، مشدداً على ضرورة أن تعمل الحكومة على تطوير منهجيات استباقية شاملة؛ لاستشرف المستقبل وتحدياته، وأن يتم لمس نتائج عملها على أرض الواقع في الفترة المقبلة.

وقد جاءت حكومة الإمارات الجديدة للتركيز، في المرحلة المقبلة، على مجموعة ملفات رئيسية، أبرزها الأمن المائي والغذائي، وتطوير الصناعات والمنصات الرقمية، والاعتماد على البحث والمعرفة، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية؛ ما ينبىء بأن الأزمة الحالية التي تعصف بالعالم، المتمثلة في وباء كورونا المستجد، جعلت دولة الإمارات تكثف الاهتمام بملفات محدّدة على نحو كبير؛ ذلك أن الأزمة الصحية أبرزت الحاجة إلى تطوير وتنمية القطاعات الغذائية والصحية والتعليمية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات، ولفتت الانتباه إلى ضرورة رصد التغيرات والتحديات؛ ليتم تحديد الفرص التي يمكن الاستفادة منها في كل مرحلة من المراحل، وتعزيز القدرة على استشرف القطاعات ذات الأولوية للعمل على تطويرها مستقبلاً.

والتشكيل الوزاري، الذي أُعلن الأسبوع الماضي، كان هذه المرة مختلفاً؛ حيث تم التوجه إلى إجراء تعديلات شملت 11 حقيبة وزارية، بعضها تم استحداثها، وبعضها الآخر تم دمجها مع وزارات أخرى، فيما تم الإبقاء على 21 حقيبة وزارية من دون تغيير؛ وقد

الحشد الشعبي وتهديد سلطة الدولة في العراق

يحظى موضوع «الحشد الشعبي» باهتمام كبير، بعد أن تحول من هيئة لدعم الدولة في جهودها لمحاربة تنظيم «داعش»، إلى عامل رئيسي في حالة عدم الاستقرار والانفلات الأمني في العراق، وتواجه هذه الهيئة حالياً مشاكل داخلية متنامية لأسباب مختلفة من أهمها نزاع المرجعيات، مع سيطرة الفصائل المرتبطة بإيران على عمليات اتخاذ القرار داخلها، وعلى مواردها؛ وتهميش القوى التي تدين بالولاء للدخل أكثر من الخارج.



كتائب حزب الله وعدد قليل من الفصائل التي خالفت الإجماع السياسي الشيعي، حتى تمت تسميته رسمياً، وتكليفه بتشكيل الحكومة.

ومع كل ذلك، فإن الحشد الشعبي يعاني مشاكل مهمة، قليلاً ما يتم التركيز عليها، أو ربما لا تحظى بالتغطية الإعلامية اللازمة؛ حيث يوجد صراع قوى داخله؛ وهناك نزاع متنامٍ بين تيارين: الأول، موالٍ للمرشد الأعلى في إيران علي خامنئي ويعتبر مرجعته، ويعرف بالتيار «الولائي»؛ وكان يقوده أبو مهدي المهندس الذي قتل مع قاسم سليمان في هجوم أمريكي مطلع يناير 2020. والثاني، موالٍ للمرجع الأعلى في النجف السيد علي السيستاني؛ وهو مكون من الفصائل المرتبطة بما يسمى «العتبات» في العراق.

وتباين المرجعيات ليس السبب الوحيد للتنازع، فهناك أسباب أخرى مرتبطة بهذه القضية، من أهمها سيطرة التيار الولائي على القرار، وعدم شفافيته في عملية اتخاذها؛ بل وحرمان قيادات الألبوية الأخرى غير المشتركين في القيادة العليا من المشاركة في القرارات الحساسة، ولا حتى السماح لهم بإبداء آرائهم حول مسائل مهمة؛ هذا فضلاً عن التوزيع غير العادل للموارد، حيث يستأثر الولائيون بالنصيب الأكبر.

هذا كله مؤشر إلى أن الحشد يعيش أيضاً أزمات داخلية؛ ويمكن للحكومة العراقية أن تستغل هذا الواقع، في جهودها لتحجيمه؛ حيث يمكن لرئيس الوزراء وهو يتبع له، إعادة هيكلته، وإجباره على العمل في إطار الدولة، والأهم منعه من العمل السياسي والحزبي.

تأسست هيئة الحشد الشعبي بقرار من رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي، بعد فتوى الجهاد الكفائي التي أطلقها المرجع الشيعي علي السيستاني في أعقاب سيطرة تنظيم «داعش» الإرهابي على مناطق واسعة في عدد من المحافظات العراقية منتصف عام 2014؛ وتم إقرار قانون الحشد الشعبي من قبل البرلمان في نوفمبر 2016، ليكون بذلك جزءاً من القوات العراقية النظامية، ويتبع القائد الأعلى للقوات المسلحة؛ وهو رئيس الوزراء.

وقد تكوّن الحشد في البداية من فصائل عدة، ومن مختلف مكونات الشعب العراقي؛ وليس من الشيعة فقط، كما يعتقد الكثيرون؛ فكان يتكون منذ بداية تأسيسه وحتى عام 2018 من 67 فصيلاً شيعياً، و43 فصيلاً سنياً، وتسعة فصائل تتبع الأقليات في مناطق كردستان. وبلغ عدد عناصره مجتمعة 164 ألفاً، منهم 110 آلاف من المكون الشيعي، ونحو 45 ألفاً من المكون السني، و10 آلاف عنصر من مكونات الأقليات، ثم تراجع عدد الفصائل المنضوية تحته، كما انخفض عدد المنتسبين إليه، بعد هزيمة تنظيم داعش؛ حيث انسحبت منه فصائل وعناصر كثيرة، وأصبح تقريباً مقتصرًا على المكون الشيعي، حيث ينضوي تحته الآن نحو 67 فصيلاً، ويقدر حجمه ما بين 60 و90 ألف مقاتل، بينما تخطى عدد المتطوعين الـ 3 ملايين شخص.

وتدريجياً، أصبح الحشد الشعبي يشكل معضلة حقيقية؛ فبعد هزيمة تنظيم داعش، لم يعد هناك حاجة إلى وجوده؛ وتعالى الأصوات داخل العراق وخارجه بضرورة حله أو دمج في الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى. ولكن هذه المهمة لم تكن سهلة؛ بل إن الحشد بدأ يقوى ويتمدد نفوذه، ليس فقط عسكرياً أو أمنياً، وإنما أيضاً سياسياً بحكم ارتباطه بالقوى السياسية؛ حيث يلعب دوراً في اختيار مناصب رئيسية، بما فيها منصب رئيس الوزراء؛ فمن أسباب فشل تشكيل الحكومة في العراق بعد إعلان عادل عبد المهدي استقالته بسبب الاحتجاجات الشعبية على الفساد والنظام الطائفي، هو موقف الحشد الشعبي؛ حيث لم يكن من الممكن تمرير اسم رئيس للوزراء، ما لم يكن هناك تأييداً من إيران عبر الحشد الشعبي. وبالفعل، فقد حصل مصطفى الكاظمي على تأييد القوى الشيعية، وفي مقدمتها فصائل الحشد الشعبي، باستثناء

ماذا وراء اتفاقية التعاون العسكري بين أنقرة وحكومة الوفاق؟

كتب الصحفي الليبي حسن منصور، في منصة «مودرن دبلوماسي» على الإنترنت، مقالاً تحدث فيه عن الوجود التركي في ليبيا، والاتفاق العسكري الذي وقَّعه وزير الدفاع التركي، خلوصي آكار، بشأن التعاون العسكري مع ممثلين عن حكومة الوفاق الوطني، ورأى الكاتب أن حكومة السراج وضعت المصالح التركية قبل المصالح الوطنية للدولة الليبية، وأعطت الإذن لأنقرة ببناء قواعد عسكرية لها على الأرض الليبية.



في الآونة الأخيرة، أن حملة تركيا لتجنيد المقاتلين لم تقتصر على سوريا، بل امتدَّت إلى اليمن أيضاً. وتسهَّل الاتفاقية الجديدة نقل المقاتلين الأجانب إلى ليبيا؛ وقد تنازلت حكومة الوفاق الوطني رسمياً عن أبسط حقوقها في تفتيش السفن والطائرات التركية، وسمحت لأنقرة بإنشاء القواعد العسكرية التي لا تخضع للولاية الليبية؛ وبذلك يستطيع الأتراك إدخال أي عدد من المرتزقة إلى ليبيا، ومنهم من سبق لهم أن قاتلوا في صفوف الجماعات الإرهابية، من دون أي قيود عليهم، ومن دون علم دول العالم بذلك.

والواقع يقول إن سلوك تركيا في ليبيا هو سلوك القوى الاستعمارية؛ وهو ما يتجسد بولاية طرابلس التي كانت مستعمرة تخضع سابقاً للإمبراطورية العثمانية. وعلى صعيد متصل قالت تقارير صادرة عن منظمات حقوق الإنسان إن طائرات تركية محمَّلة بأعداد كبيرة من الجماعات المتطرفة قد هبطت على أرض طرابلس بعد يوم واحد فقط من توقيع الاتفاقية. وتوقيع هذه الاتفاقية تعهَّد فايز السراج وحكومته بالولاء والطاعة لتركيا، كما أنه تنازل عن كل ما تبقى له من زعامة ليبيا وقيادتها. وعلى الجانب الآخر أبدت تركيا تردداً في إعلان طرابلس مستعمرة لها، لكن ذلك لن يخفي الوجه القبيح لهذه الحقيقة.

وقَّع وزير الدفاع التركي، خلوصي آكار، في أثناء زيارته طرابلس يوم 4 يوليو الجاري، اتفاقية بشأن التعاون العسكري مع ممثلين عن حكومة الوفاق الوطني، وعُقد اجتماع توقيع الاتفاقية خلف الأبواب المغلقة؛ لكنَّ التفاصيل القليلة، التي سُرِّبت إلى وسائل الإعلام عن هذه الاتفاقية، تكفي لأن نستنتج منها أن حكومة الوفاق الوطني قاومت سيادتها المزعومة مقابل الحصول على الدعم التركي في مواجهاتها ضد الجيش الوطني الليبي ومجلس النواب في طبرق.

وينصُّ الاتفاق بين تركيا وسلطات طرابلس على أن تضمن حكومة الوفاق الوطني المصالح التركية في ليبيا؛ والمعنى الحقيقي لهذه العبارة، هو أن حكومة فايز السراج وضعت رسمياً المصالح التركية قبل المصالح الوطنية للدولة الليبية. كما أنه يمكن القول إن حكومة الوفاق الوطني قد أعطت بهذا الاتفاق إذناً رسمياً لتركيا ببناء قواعد عسكرية تركية على الأرض الليبية.

ولا شك أن هذه التنازلات لافتة للنظر؛ لكن آخر البدع التي جاءت بها الاتفاقية هي إعطاء جميع رجال القوات المسلحة التركية في ليبيا حصانة خاصة؛ الأمر الذي يعني أن ممثلي الدولة التركية الذين يمشون على الأراضي الليبية يتمتعون تلقائياً بعدد من المزايا المهمة؛ وهو ما يعطيهم أولوية على المواطنين الليبيين أصلاً.

وإضافة إلى ذلك تفتح الحصانة الخاصة المجال أمام إمكانية نقل المسلحين الأجانب وإمدادات الأسلحة، بما في ذلك الذخائر المحظورة دولياً، إلى ليبيا؛ في مخالفة لقرار حظر توريد الأسلحة إليها. وقد أرسلت تركيا، منذ بداية العام الجاري 2020، أكثر من 15 ألفاً من المرتزقة السوريين، وضمنهم الأطفال الذين جنَّدتهم تركيا في محافظة إدلب السورية، ودربتهم تدريباً عسكرياً تحت قيادة وإشراف ضباط أترك. وكذلك ذكرت بعض التقارير،

«أبوظبي للتنمية» يؤجل تسديد دفعات ديون الدول النامية



دون ضغوط مالية. وأسهم صندوق أبوظبي للتنمية، ضمن المبادرة التي أطلقتها «مجموعة التنسيق العربية» بتخصيص 10 مليارات دولار «36.7 مليار درهم» لمساعدة البلدان النامية على التعافي الاقتصادي من الركود الناجم جراء وباء كورونا المستجد وتأثيراته، وتقديم الدعم اللازم للقطاعات الاستراتيجية المتضررة في تلك الدول، ومنها الصحة، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والتعليم.

أعلن صندوق أبوظبي للتنمية، مبادرة يتم بموجبها السماح بتأجيل سداد الديون المستحقة على الدول النامية والشركات المستفيدة من قروض الصندوق خلال عام 2020، لمساعدتهم على تجاوز التداعيات الاقتصادية لوباء «كوفيد - 19». وقال الصندوق، في بيان أصدره يوم أمس، إنه سيتم تنفيذ هذه المبادرة التي ستستفيد منها الدول والشركات المقترضة، وفقاً للقوانين والإجراءات الداخلية المعتمدة لدى الصندوق، حيث تمتد فترة تعليق جميع الاستحقاقات من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2020. وتتماشى هذه المبادرة مع موقف حكومة دولة الإمارات، الداعم لقرار مجموعة العشرين «G20»، ضمن المبادرة التي أطلقها البنك الدولي، والرامية إلى تعليق مدفوعات الديون المستحقة على البلدان النامية لمساعدتها على تلبية احتياجاتها التنموية، وتخفيف أعباء ديونها، وتمكينها من معالجة تأثيرات الجائحة من

14 مليار درهم تمويلات جديدة لقطاع الصناعة والتجارة المحلي

ضخت البنوك العاملة في الإمارات «59 بنكاً» قروضاً وتسهيلات مصرفية جديدة لقطاع الصناعة والتجارة الخاص المحلي بدولة الإمارات بقيمة 14 مليار درهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي 2020، وفقاً لأحدث الإحصائيات الصادرة عن المصرف المركزي. وتُظهر البيانات أن القطاع المصرفي استمر في تقديم التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية الحيوية في الدولة، ولاسيما القطاع الخاص، خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، بالرغم من الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على مختلف قطاعات الأعمال والأنشطة الاقتصادية في السوق المحلية، وعلى علاقات التبادل السلعي والخدمات، مع الشركاء التجاريين في الخارج. وارتفع صافي رصيد التمويل المصرفي لقطاع التجارة والصناعة الخاص المحلي إلى 816 مليار درهم بنهاية مايو 2020 مقارنة بـ 802 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2019، ومكنت خطة الدعم التي اعتمدها المصرف المركزي في مارس 2020 وطورها مطلع إبريل 2020، والتي هدفت إلى ضمان استمرار توافر مستويات عالية من السيولة لدى البنوك بالدولة، من تأجيل أقساط مستحقة لنحو 140 ألفاً من الأفراد وآلاف الشركات خلال شهري إبريل ومايو الماضيين، بقيمة تجاوزت 44 مليار درهم بفائدة صفرية، وهو ما يعادل نحو 88% من برنامج الدعم البالغة قيمته 50 مليار درهم، الذي خصصه المصرف المركزي للبنوك بفائدة صفرية لتأجيل أقساط المتضررين بشكل مباشر من جائحة كورونا، كما أجلت البنوك أقساط نحو 180 ألف عميل آخر ضمن جهود مواجهة الجائحة خلال الفترة ذاتها.

التجارة الإلكترونية السعودية تنمو بنسبة 70% خلال شهرين

والتحديات في مجال المدفوعات «اللا إلكترونية» بمنطقة الشرق الأوسط، إنه: «كان من الطبيعي أن ينكمش النمو في تجارة التجزئة خلال الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها لمواجهة جائحة «كورونا». واعتبر أن «هذا القطاع عاد ليشهد نمواً ملحوظاً بعد التخفيف من هذه الإجراءات لتصل نسبة النمو فيه إلى 38% خلال شهر يونيو مقارنة بمايو الذي سبقه، مبيناً أنها عودة إلى النسبة الطبيعية ببطء، يقابلها نمو قوي في التجارة الإلكترونية».

أكد نائب الرئيس لقطاع الأعمال في شركة «المدفوعات السعودية»، زياد العيسى، أن التجارة الإلكترونية في المملكة نمت بنسبة 70% خلال شهري مارس وإبريل الماضيين، في الوقت الذي انخفضت فيه تجارة التجزئة المباشرة بنسبة 30% في الشهرين المذكورين، نظراً لاعتماد المستهلكين بشكل كبير على التجارة الإلكترونية بسبب فيروس «كورونا». وقال العيسى خلال الندوة الافتراضية «سيملس السعودية» التي هدفت إلى تسليط الضوء على أهم المستجدات

استدعاء النموذج الأوروبي في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط

إمكانية استدعاء الاتحاد الأوروبي، من جانب الأطراف السياسية التركية الفاعلة، باعتباره مصدراً لأدوات الخطاب في تشكيلها ملامح السياسة الخارجية لتركيا ومضمونها، إزاء الشرق الأوسط. وقد حاولت هذه الدراسة العمل على سد تلك الثغرة من خلال استكشاف رؤية «حزب العدالة والتنمية» للاتحاد الأوروبي، وكيف استغل الحزب الاتحاد في سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط. وقد تم الاستناد في ذلك إلى الرؤى الثابتة التي قدّمتها المقاربات الاجتماعية لعملية تبني النموذج الأوروبي، فنحلل كيف استدعت الأطراف الفاعلة في السياسة الخارجية التركية كلاً من أوروبا وانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، في سياق الخطب الخاصة بالسياسة الخارجية التي ألقته هذه الأطراف في شأن الشرق الأوسط. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تبيان كيف تستدعي الأطراف الفاعلة نموذج الاتحاد الأوروبي بطريقة استراتيجية كمجموعة من الفرص؛ سواء كانت مؤسسية، أو أيديولوجية، أو سياسية، أو تنظيمية. ويلقي مفهوم الاستدعاء بالضوء على التفاعل بين السياق



على الرغم من قلة الدراسات التي تدور حول تبني النموذج الأوروبي، في السياسات الخارجية للدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، فإن الكتابات المهمة حول تبني النموذج الأوروبي في السياسة الخارجية التركية قد كثرت، وخاصة منذ أن اتخذ الاتحاد الأوروبي قراراً في قمته المنعقدة في هلسنكي عام 1999، بإعلان تركيا دولة مرشحة للانضمام إلى الاتحاد. وتعدّ دراسة السياسة الخارجية التركية من منظور تبني النموذج الأوروبي، لا من منظور السياسة الواقعية، أو اعتماد النموذج الغربي، درساً مثمراً من ناحيتين مختلفتين: أولاً، على العكس من مقاربات السياسة الواقعية للعلاقات الدولية التي تفترض أن الأطراف الفاعلة تعمل على تعظيم المصلحة، فإن تبني النموذج الأوروبي يمكن أن يعطينا مقاربة جدلية لتناول السلوك والسياق. وقد توصل الباحثون الذين درسوا تبني النموذج الأوروبي إلى اتفاق في الرأي على ضرورة التركيز على التفاعل بين السياقات الداخلية والأوروبية، مع شرح الإصلاحات الداخلية. وكذلك، ظهر جيل جديد من المقاربات التي

تتمحور حول الأطراف الفاعلة، التي تدعم هذه المقاربة الجدلية، من خلال تأكيد دور الأطراف المحلية الفاعلة، لا على السياق الداخلي فحسب، وإنما على السياق العالمي أيضاً. ثانياً، بدلاً من اقتصار التركيز على الأسس الأيديولوجية للسياسة التركية الخارجية؛ مثل تبني النموذج الغربي، فإن إطار تبني النموذج الأوروبي يهيئ السبيل للتفكير في كيفية تفاعل المصالح؛ كما تراها الأطراف الداخلية الفاعلة مع السياقين المادي والفكري المحيطان بها، ومن ثم يتيح لنا تكوين صورة عن تفاعل مختلف الأطراف الفاعلة وتصوراتها للسياق، وعن استدعائها للنموذج الأوروبي وحساباتها المبتكرة مع واقع السياقات المحيطة بها. وعلى الرغم من إلقاء هذه الدراسات الضوء على بعض الجوانب المهمة في تبني النموذج الأوروبي، فقد خلّفت ثغرة مهمة فيما كتب حول هذا الموضوع؛ فلا توجد أي دراسة عن تبني النموذج الأوروبي في السياسة الخارجية التركية تستجلي

الاجتماعي والفعل الاستراتيجي؛ حيث الفعل الاستراتيجي مفهوم اجتماعي؛ ومن ثم فإن السياقات المختلفة تتيح فرصاً مختلفة وتفرض قيوداً مختلفة على الفعل الاستراتيجي والاستخدامات الاستراتيجية. ويركز التحليل المتبع في هذه الدراسة على سياقين مختلفين بحسب العلاقات الاجتماعية التي ينطويان عليها والأدوار التي يحددها؛ ففي السياق الداخلي، تلعب النخبة المعنية بالسياسة الخارجية دور الممثل الشرعي لجماعات ذات مصالح متضاربة؛ ومن ثم يصبح المحرك الرئيسي لنخبة السياسة الخارجية، هو الشرعنة والتسوية لأهداف السياسة الخارجية ووسائلها، عن طريق الإشارة إلى مشروع من شأنه التوحيد بين هذه الجماعات، أما السياق الشرق أوسطي فإنه على العكس من ذلك يتألف من علاقات اجتماعية ونماذج لأدوار مختلفة؛ مثل الدبلوماسية والسيادة والفعالية الإقليمية؛ ومن ثم يصبح المحرك الرئيسي لنخبة

وفرض حصولها عليها، صُوِّر الاقتصاد التركي، على أنه يمثل نمطاً مستقراً للنمو والفرص التنافسية الاستثمارية. وكذلك؛ ونظراً إلى علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي، تم الترويج لتركيا بوصفها الطرف الفاعل في الشرق الأوسط الذي يستطيع التعبير بصورة سليمة عن قضايا العالم الإسلامي والشرق الأوسط بوجه خاص لدى الاتحاد الأوروبي.

ويظهر الاستدعاء المعرفي في كلا السياقين؛ حيث تهدف نخبة «حزب العدالة والتنمية» إلى توضيح أهدافها في مجال السياسة الخارجية عن طريق تكوين خريطة أو صورة ذهنية معينة لدى هذا الجمهور أو ذاك. فالتجربة السابقة للاتحاد الأوروبي في مجال التكامل الإقليمي سياسياً واقتصادياً، تُستخدم كمثال لرؤية «حزب العدالة والتنمية» في مجال السياسة الخارجية التي تطمح إلى إلغاء تأثيرات الدخول والحواجز التجارية في الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، لوحظ غياب الاستدعاء الاستراتيجي في السياق الداخلي أيضاً، والاستدعاء بقصد الشرعنة في السياق الشرق أوسطي. وبيّن الفرق في الاستدعاء بين السياقين الداخلي والشرق أوسطي أهمية العوامل السياقية؛ فنخبة «حزب العدالة والتنمية» لا تلجأ إلى الاستدعاء الاستراتيجي لنموذج الاتحاد الأوروبي عندما تسعى للحصول على الدعم الوطني لسياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط؛ أي لإقناع الرأي العام بالإشارة إلى الفوائد أو التكاليف المترتبة على سياسة معينة؛ مثل تحسّن أو ضياع فرص الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. وكذلك، غاب استدعاء النموذج الأوروبي بغرض إضفاء الشرعية في خطاب نخبة «حزب العدالة والتنمية» في سياق الشرق الأوسط؛ لأن الاتحاد الأوروبي ليس مصدراً للشرعية في الشرق الأوسط، مع الإشارة بدلاً منه إلى رصيد تركيا لدى الشرق الأوسط والعالم الإسلامي؛ لإضفاء شرعية على سياساتها ومواقفها في السياسات الإقليمية الشرق أوسطية.

وهكذا، تستكشف هذه الدراسة مفهوم الأطراف الفاعلة في السياسة الخارجية التركية عن نموذج الاتحاد الأوروبي، وعن استدعائها له بقصد التسويغ والتفسير لسياسة تركيا الخارجية تجاه الشرق الأوسط، في السياقين المحلي والإقليمي. وتذهب هذه الدراسة - التي تبنت مذهباً اجتماعياً في تناولها للموضوع - إلى القول إن استدعاء الاتحاد الأوروبي في رسم السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، يتفاوت تبعاً لاختلاف السياق. وبرغم ما قدمته الدراسة من إجابات فإن الطريق تبقى مفتوحة أمام مزيد من البحث العلمي لاستكشاف كيفية استخدام نخبة «حزب العدالة والتنمية» نموذج الشرق الأوسط لوضع تركيا في موضع معين في مشروع التكامل الأوروبي.

السياسة الخارجية في السياق الشرق أوسطي هو إقناع القادة في دول الشرق الأوسط، بأن السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، هي سياسة خارجية لطرف فاعل محلي/شرق أوسطي، وأن السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، تميل إلى مصلحة كل من تركيا ودول الشرق الأوسط.

ويكشف استمرار استدعاء نموذج الاتحاد الأوروبي، من جانب حزب العدالة والتنمية في خطاب السياسة الخارجية، عن أن الأطراف الداخلية الفاعلة في الدول المرشحة لعضوية الاتحاد لا تتجاوب مع شروط الانضمام ومصادقية العضوية وحسب، ولكنها تستدعي نموذج الاتحاد الأوروبي استدعاءً استراتيجياً متى رأت أن ذلك يمثل استراتيجية مفيدة لخطابها. وحتى الآن، لم يؤدّ تبني النموذج الأوروبي إلى إيجاد تركيا موالية للاتحاد الأوروبي؛ بمعنى شعور السياسيين الأتراك بأنهم أوروبيون ملتزمون بالمثل والمعايير والقيم الأوروبية لمجرد أن تركيا مرشحة لعضوية الاتحاد. وقد تناولت هذه الدراسة عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من منظور مختلف، وأبرزت كيفية استدعاء النموذج الأوروبي وعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد؛ كاستراتيجية من استراتيجيات الخطاب من أجل تنفيذ السياسة التركية الخارجية المتعلقة بالشرق الأوسط؛ حيث إن تنفيذ هذه السياسة يتطلب إضفاء الشرعية في السياق الداخلي، إلى جانب إقناع الأطراف الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط. وفي السياق الداخلي، استُخدمت الإشارة إلى الاتحاد الأوروبي؛ لتكوين انطباع عام عن التحركات التركية الجديدة في الشرق الأوسط، أو لتسويغ مشاركات تركيا مع جيرانها؛ فتشير نخبة «حزب العدالة والتنمية» إلى أوجه الشبه بين السياسة التركية الخارجية تجاه الشرق الأوسط والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة؛ بقصد درء الانتقادات القائلة إن الحكومة التركية كانت تسير على خطى السياسات الأمريكية على حساب الاتحاد الأوروبي خلال حرب العراق عام 2003. ومن ناحية أخرى، فإن التوافق مع السياسات الأوروبية، إلى جانب دور تركيا كمرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي، يُستخدم للقول إن النخبة التركية لم يكن أمامها من خيار معقول سوى إرسال قوات تركية إلى لبنان.

وقد رسم الساسة الأتراك في الساحة الدولية صورة جديدة لتركيا عن طريق الإشارة إلى سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ فاستخدموا أولاً رسالة تركيا الأوروبية؛ لإقناع الأطراف السياسية والاقتصادية الفاعلة في الشرق الأوسط بتحسين علاقاتها بتركيا. وطُرحت مسألة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي على أنها تفتح الباب لمنافع اقتصادية وسياسية عظيمة. وفي ضوء ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي

مسبار الأمل



صاروخ الإطلاق

ميتسوبيشي
(إتش 2 إيه)



الزمن

حوالي 7
أشهر



السرعة

121 ألف كيلومتر
/ الساعة



المسافة

493.5 مليون
كيلومتر



المسبار مزود بكاميرا
استكشاف رقمية
إشعاعية «EXI» متعددة
الطول الموجي قادرة
على التقاط صور مرئية
للمريخ بدقة 12 ميجا
بكسل



موعد الإطلاق

15 يوليو
الساعة 12:51:27
بعد منتصف الليل
بتوقيت الإمارات



سيعمل المسبار على
استكشاف التغيرات
المناخية في الغلاف
الجوي للمريخ والتطور
التاريخي للكوكب
الأحمر